

«إيران شريكاً لا يمكن إقصاؤه».. معادلة الأمن الجديد في الخليج الفارسي

دور إيران في صياغة النظام الإقليمي الجديد

أوجدت التحولات الجارية فرصة هامة لإيران؛ إذ باتت بمقدور طهران استغلال موقعها الجيوسياسي، وقدراتها في مجال الطاقة، ونفوذها الإقليمي للمساهمة بفاعلية أكبر في صياغة النظام الأمني الجديد. وبطبيعة الحال، فإن هذا المسار ليس يسيراً أو خالياً من التحديات؛ فحالة التوجس التاريخية لا تزال قائمة، والتنافس الجيوسياسي لم ينتهِ تماماً، لكن الفارق الأساسي اليوم عن الماضي يكمن في أن جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة باتت تدرك جيداً الكلفة الباهظة لعدم الاستقرار الشامل. هذه الحقيقة توضح أن أمن المنطقة لم يعد قابلاً للتصميم أو الفرض من الخارج. وإذا ما تمكنت إيران من إيجاد التوازن الدقيق بين أدوات الردع والدبلوماسية، فستتمتع القدرة على التحول من مجرد طرف فاعل أمنياً إلى أحد المهندسين الرئيسيين للنظام الإقليمي الجديد.

يصر الخليج الفارسي بمنعطف تاريخي؛ فالنظام الأمني الذي قام لعقود على الوجود الأمريكي المطلق والمواجهة مع إيران، يخلي مكانه تدريجياً لنموذج أكثر تعقيداً ويتمحور حول المنطقة ذاتها. لقد أدركت دول المنطقة أن الأمن المستدام لا ينبع من التبعية المطلقة للقوى الخارجية، بل بتحقيق عبر التفاعل، وإدارة الاختلافات، وقبول الحقائق الجيوسياسية، وفي قلب هذه الحقائق تقف إيران كلاعب رئيسي لا يمكن تجاوزه.

لم تكتمل الملامح النهائية للهيكلية الجديدة لأمن الخليج الفارسي بعد؛ لكن اتجاهها العام يبدو جلياً؛ فالمنطقة تسير نحو نظام تحظى فيه قيم تعزيز الدبلوماسية وحسن الجوار مع إيران بأهمية تفوق التبعية أحادية الجانب للولايات المتحدة.

دخول أطراف فاعلة جديدة وأقول الهيمنة الغربية الحصرية

بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي في المعادلات الأمنية للمنطقة، وسعت أطراف أخرى نطاق حضورها في الخليج الفارسي. فالصين اليوم لا تطرح نفسها كشريك اقتصادي فحسب، بل تتحول تدريجياً إلى لاعب سياسي وأمني مؤثر في المنطقة، وكان التدخل الدبلوماسي لبيكين للتقريب بين طهران والرياض دليلاً واضحاً على هذا التحول.

وتحرص القوى الآسيوية، على النقيض من المقاربة الغربية التقليدية، على عدم حصر علاقاتها بطرف واحد؛ فهي تتعاون مع إيران، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، وبقية دول المنطقة في آن واحد، مما جعل هذا النهج أكثر جاذبية للحكومات الخليج الفارسي. وإلى جانب الصين، تبنت بعض القوى الإقليمية أدواراً جديدة. إذ أظهرت التطورات الأخيرة أن دولاً مثل باكستان تسعى أيضاً للمساهمة بفاعلية أكبر في معادلات أمن الخليج الفارسي. ويوضح هذا المسار أن النظام الأمني للمنطقة لم يعد يُصاغ أو يُعرف بناءً على محور واشنطن حصراً.

وفي ظل هذا الأجل، تتطلع الحكومات العربية في الخليج الفارسي إلى تنوع شركائها الأمنيين والاقتصاديين؛ فهي لا ترغب في رهن مستقبلها بالقرارات المتغيرة للبيت الأبيض، وتفضل بناء شبكة متوازنة من العلاقات الإقليمية والدولية.

مكناً إلا عندما تكون الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة، وفي مقدمتها إيران، جزءاً لا يتجزأ من المعادلة الأمنية.

من المواجهة إلى تعزيز تفاهات الجوار

لقد خضعت العلاقات بين إيران وبعض الدول العربية في الخليج الفارسي، لسنوات طويلة، لتأثير التنافس الجيوسياسي، والحروب بالوكالة، وحالة التوجس الأمني. ومع ذلك، فرضت حقائق الجغرافيا دوماً حقيقة لا يمكن إنكارها؛ وهي أن إيران قوة لا يمكن إقصاؤها أو تعييبها عن المشهد. هذه الحقيقة بالذات غيرت تدريجياً مسار السياسة الإقليمية. وتعد المحادثات بين طهران والرياض، وإحياء العلاقات الدبلوماسية، وكثافة الاتصالات السياسية والأمنية بين إيران والدول العربية، شواهد جلية على هذا التحول. وحتى الدول التي كانت تنتهج حتى سنوات قريبة سياسة الاحتواء الكامل لإيران، باتت تتحدث اليوم عن ضرورة إدارة الخلافات والحيلولة دون وقوع تنشج شامل.

وفي هذا السياق، أدركت دول الخليج الفارسي أن تكلفة المواجهة الدائمة مع إيران تفوق بكثير تكلفة التعاون المنضبط معها. فأمن الطاقة، والاستثمارات الخارجية، والمشاريع الاقتصادية الكبرى، وأفاق التنمية، كلها ملفات تتطلب بيئة مستقرة، وهو استقرار لا يمكن تحقيقه بمعزل عن تفاهم إقليمي. وفي الواقع، تتحرك المنطقة وئيداً من منطق «التحالف ضد إيران» إلى منطق «التعايش مع إيران»؛ وهو تحول لم يأت من باب الثقة المطلقة، بل أملتته الواقعية الجيوسياسية.

محمد بشارة خير في الشؤون الإقليمية

توصلت دول الخليج الفارسي إلى قناعة راسخة مفادها أن الأمن المستدام لا يتحقق عبر مسار المواجهة، بل من خلال بوابة التفاعل الإقليمي والشراكة مع إيران.

طوال عقود مضت، استندت الهيكلية الأمنية في الخليج الفارسي إلى مبدأ بسيط يرى أن أمن المنطقة يجب أن يستمد ويؤمن من الخارج. وشكل الوجود العسكري الأمريكي المكثف، والقواعد الدائمة، والأسطول الخامس، والاتفاقيات الأمنية الثنائية، أجزاءً من منظومة ترسخت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفي تلك الحقبة، كانت معظم الحكومات العربية في الخليج الفارسي توائم استقرارها وترابطه ارتباطاً كلياً بالقوة العسكرية لواشنطن. غير أن تحولات السنوات الأخيرة أثبتت أن هذا النموذج لم يعد يمتلك الكفاءة التي كان عليها في السابق. فقد أدى الانسحاب الأمريكي المتسرع من أفغانستان، والعجز عن إدارة الأزمات الإقليمية، وتردد واشنطن في خوض حروب جديدة باهظة التكلفة، إلى وضع الثقة التقليدية للحلفاء العرب في المظلة الأمنية الأمريكية موضع تساؤل تدريجي.

كما كشفت الحروب الأخيرة والتوترات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة عن حقيقة مومسة؛ وهي أنه في حال وقوع أي أزمة كبرى، ستكون دول المنطقة هي الضحية الأولى لحالة عدم الاستقرار. كلها مؤشرات أعادت تذكير الدول العربية في الخليج الفارسي بأن الأمن لا يمكن استعادته فحسب. نتيجة لذلك، تبلورت حالة من مراجعة القواعد الاستراتيجية في عواصم المنطقة. هذه المراجعة عززت تدريجياً فكرة أن الاستقرار المستدام لن يكون



من الصحافة الإيرانية

ظلت تحويل مضيق هرمز من ممر إلى مركز مالي ولوجستي عالمي

اعتبر المحلل الاقتصادي الإيراني «علي ضيائي» أن التحولات الأمنية والجيوسياسية الأخيرة في منطقة الخليج الفارسي فرضت واقعاً جديداً يستوجب إعادة تعريف استراتيجية معادلات النقل والتجارة البحرية لإيران، مؤكداً أن تراجع الأسبقية اللوجستية لبعض الشركاء الإقليميين يمنح طهران فرصة تاريخية وغير مسبوقة للاستفادة الكاملة من حقوقها السيادية في مضيق هرمز وتطوير اقتصاد بحري متكامل يحقق عائداً بمليارات الدولارات.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اقتصاد سرامد»، يوم الإثنين ١ حزيران/يونيو، أن الأزمة الراهنة، رغم طبيعتها الأمنية، أحدثت تبديلاً في وتيرة المشاريع اللوجستية والمالية الضخمة التي تميزت بها بعض دول المنطقة طوال السنوات الماضية، مشيراً إلى أن التجربة التنموية لدولة الإمارات التي نالت مكانة بارزة عبر تطوير موانئها وشبكتها الملاحية، تشهد اليوم تباطؤاً مؤقتاً في مزاياها اللوجستية والمالية بفعل الظروف الحالية، مما يقلص الفجوة السابقة ويفتح الباب أمام عودة المنافسة المتكافئة لصالح طهران. وتابع الكاتب محذراً من الوقوع في خطأ استراتيجي يختزل أهمية الخليج الفارسي في مجرد فرض رسوم عبور على السفن في مضيق هرمز، لافتاً إلى أن النظرة المستقبلية للجمهورية الإسلامية الإيرانية يجب أن تركز على مفهوم «اقتصاد البحر» الشامل الذي يتجاوز عوائد المضيق، من خلال تأسيس مراكز برية وبحرية كبرى، وتطوير خدمات تزويد السفن بالوقود، وصيانتها، وتوفير شبكات التأمين والخدمات المالية والمصرفية المرتبطة بالنقل البحري.

ونوه ضيائي بأن الموانئ الإيرانية تمتلك البنية التحتية والقدرة العملية اللازمة للعب دور محوري في التجارة الدولية، مشدداً على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية فورية لرفع كفاءة الجمارك وتسريع العمليات اللوجستية، حتى تتمكن الدولة من اقتناص الفرص الاقتصادية الراهنة ومواكبة فرض سيطرتها الكاملة على المضيق بنجاح وإتقان. وأوضح أن التركيز الحالي لا ينبغي أن ينحصر في الأبعاد الأمنية المؤقتة، بل يجب على المؤسسات الإيرانية المسؤولة استغلال هذا التوقيت لإعادة هندسة الإجراءات ووضع خارطة طريق شاملة تضمن ريادة إيران البحرية، والتحضير الجاد لمرحلة ما بعد الأزمة في المنطقة. واختتم الكاتب مقاله بالتأكيد على أن إيران تقف اليوم على أعتاب مرحلة تاريخية لإعادة صياغة موازين القوى البحرية، مشدداً على أن تحويل الخليج الفارسي من مجرد ممر حيوي للطاقة إلى المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية الإيرانية في العقود المقبلة هو أمر حتمي، شريطة الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي والثبات والجاهزية التامة لاستثمار عناصر القوة الوطنية.

لماذا يناير ترامب في توقيت الاتفاق مع طهران؟

رأى المحلل السياسي الإيراني «جعفر قنادباشي» أن التصريحات الأخيرة للرئيس الأمريكي بشأن عدم استعجاله التوصل إلى اتفاق باطله وتأتي ضمن حسابات دقيقة تهدف إلى إخفاء حاجة واشنطن للماسة للاتفاق، حيث يحاول التغطية على مدى حاجة الأمريكيين لإبرام اتفاق وإعادة فتح مضيق هرمز لإنقاذ وضعهم الاقتصادي المتدهور. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان ملي»، يوم الإثنين ١ حزيران/يونيو، أن موقف الرئيس الأمريكي في الحزب الجمهوري ومكانة الولايات المتحدة ضمن مجموعتي السبع والعشرين قد تراجعت بشكل حاد جراء أزمة مضيق هرمز، مشيراً إلى أن إغلاق المضيق يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الأمريكي والمستقبل السياسي للحزب الحاكم، فضلاً عن ضرب هيبة واشنطن التي عجزت عن فك هذا الخناق وباتت غارقة في المستنقع الإيراني. وتابع الكاتب موضحاً أن الهدف الثاني للرئيس الأمريكي يكمن في توجيه رسالة استمداد خفية واستدعاء للمنافسين من الدول الرأسمالية عبر الاعتراف الضمني بعدم قدرته على حل الأزمة بمفرده، ومطابقتها بالتدخل للمساعدة في فتح المضيق، رغمًا عن إدراكه أن جميع تلك الدول مستعجلة لإنهاء الأزمة والتوصل إلى اتفاق سريع.

ولفت قنادباشي إلى أن البعد الثالث في حسابات ترامب يتمثل في محاولة مواصلة الضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية واستهداف اقتصادها عبر الادعاء الزائف بعدم الاهتمام بعامل الوقت، وذلك للتغطية على كذب تصريحاته السابقة بشأن رفع الحصار البحري عن إيران. واختتم الكاتب مقاله بالتأكيد على أن محاولات الرئيس الأمريكي للإيحاء بأن عامل الزمن ليس مهماً بالنسبة إليه هي مجرد مناورة بالأسف تخالف الواقع؛ كون الإدارة الأمريكية تعيش قلقاً حقيقياً وعجزاً ملموساً أمام عناصر القوة والنبات الإيرانية في المنطقة.

كيف غير الصمود الإيراني في مضيق هرمز هندسة الأمن الإقليمي؟

أكد الكاتب الإيراني «حسن رشوند» أن الرسائل الاستراتيجية الأخيرة الصادرة عن قائد الثورة الإسلامية، آية الله الإمام السيد مجتبي الخامني، تُرسخ واقعاً إقليمياً جديداً لا يمكن الرجوع عنه، مشيراً إلى أن تأكيد سماحته على أن «مقرب الزمن لا يعود إلى الوراء» يعكس تحولاً بنوياً في موازين القوى، حيث لن تقبل شعوب ودول المنطقة بعد اليوم أن تكون مجرد درع لحماية القواعد الأمريكية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «كيهان»، يوم الإثنين ١ حزيران/يونيو، أن تجربة «حرب رمضان» المفروضة أثبتت فشل نظرية الردع الأمريكية؛ بعدما دكّت الصواريخ الإيرانية ١٦ قاعدة أمريكية في دول المنطقة وأخرجت نصفها عن الخدمة، مما جعل الدول المضيفة تدرك أن وجود هذه القواعد يمثل تهديداً مباشراً لأمنها وجلب لها أضراراً مجانية، بدلاً من أن يشكل درعاً لحمايتها كما توهمت سابقاً. وتابع الكاتب، لافتاً إلى أن الوجود العسكري الأجنبي بات يمثل أزمة داخلية وضغطاً سياسياً وشعبياً متزايداً داخل الدول المضيفة، كما هو الحال في العراق والبحرين، فضلاً عن الانهيار الاقتصادي والسياسي الذي عانت منه الدول العربية جراء الحماقات الأمريكية والضيونية، مما أثبت للأطراف الإقليمية أن المظلة الأمنية الأمريكية لم تكن سوى سراب عاجز عن حماية تدفق النفط واستقرار الأسواق. ونوه رشوند بأن الطبيعة الجيوسياسية الحساسة لمضيق هرمز جعلت من إدارته مسألة ترتبط بالبنية الأمنية الشاملة، حيث فشلت كافة المحاولات الأمريكية والإماراتية لإيجاد خطوط أنابيب بديلة لتلف على المضيق أو تعيد الأوضاع إلى ما قبل قرار إيران التاريخي بإغلاقها وإحكام سيطرتها عليه. وأوضح أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية نتجت في فرض بروتوكولات بحرية وأمنية جديدة لإدارة حركة الملاحة في الخليج الفارسي، وهي قواعدها ترتبط بها الدول والشركات الدولية حالبا كأم واقف، مما يعكس رسوخ «ذاكرة المخاطر» في الأسواق العالمية التي استسلمت للواقع الإيراني الجديد. واختتم الكاتب مقاله بالتأكيد على أن الولايات المتحدة، بإشغالها هذه الحرب الحفماء ضد إيران، قد خسرت سلطتها ونفوذها في المنطقة بشكل نهائي، مؤكداً أن تداعيات الصمود الإيراني تجاوزت حدود الجغرافيا لتصنع تحولات جذرية ودائمة في وعي شعوب المنطقة وإدارتها الأمنية، وبما يرهن قطعية تامة مع الماضي وصحة رؤية القيادة الحكيمة بأن عقارب الساعة لن تعود أبداً إلى الوراء.



انكسار الصياد.. كيف أعادت إيران هندسة حدود القوة الأمريكية؟

الجنرالات في البنينغون أمام خرائطهم مستوعبين الحقيقة المرة: القوة الجوية المفرطة قد تدمر الأسقف؛ لكنها لا تكسر إرادة الدول الحية. لقد أبغت القيادة العسكرية الإدارة السياسية صراحة بأنه لا يوجد سيناريو حرب واحد يضمن «الانتصار الدائم» على إيران دون الانزلاق إلى انتحار استراتيجي شامل. ينتهي المشهد إرادة الدول الحية. مرة منذ الحرب العالمية الثانية، أن دور «الصيد» قد انتهى. فالصمود الإيراني والقدرة على فرض الردع المتبادل حولاً القواعد الأمريكية من منصات للهجوم إلى رهائن تحت المرمى. إن مجرد بقاء إيران قادرة على حبس أنفاس الاقتصاد العالمي هو الإعلان السينمائي الأخير لانتصارها الاستراتيجي، وإسدال الستار على زمن كانت فيه واشنطن تصنع الحروب وتختار الضحايا دون ثمن.

أخرى على التمرد والمواجهة. - معركة الممرات المائية: السيطرة الفعلية أو القدرة على تعطيل الممرات البحرية الحيوية من قبل إيران وحلفائها نزع عن واشنطن صفة «الضامن الوحيد لأمن التجارة العالمية»، وهو أساس شرعية قيادتها للنظام الدولي.

خاتمة مشهدة إن حدود القوة العظمى -وفقاً لنظرية ميرشايمر- تتلاشى الأضواء عن مسرح القطب الواحد، وتتحرك الكاميرا ببطء لتكشف عن حاملات الطائرات الأمريكية العملاقة وهي تبحر في مياه البحار والمحيطات، مدججة بأعقد التقنيات النارية؛ لكنها تقف ساكنة عاجزة عن؛ التقدم خطوة واحدة إضافية باتجاه الحدود الإيرانية. هذا المشهد يجسد جوهر نظرية جون ميرشايمر حول «حدود القوة العظمى»؛ حيث يقف

مما جعل القوات الأمريكية في مرمى النيران خارج مسرح المعركة التقليدي. - عولمة الأزم الاقتصادي -منظور ريتشارد وولف: يرى المفكر الاقتصادي ريتشارد وولف أن أمريكا تواجه اليوم «أعراض أفعال الإمبراطورية»، مستنسخة الخطئية البريطانية عبر استخدام القوة العسكرية المفرطة للتغطية على تراجعها الاقتصادي. لم تعد واشنطن قادرة على عزل حروبها؛ فأني مواجهة مع إيران تعني فوراً تفجير شرايين الطاقة العالمية، وارتداد التضخم كالسوط ليضرب الداخل الأمريكي المهتر أصلاً. إن عولمة الأزم تعني أن المواطن في نيويورك سيدفع ثمن الرصاص التي تُطلق في الخليج الفارسي. - تأكل الهيبة الدولية: كل ضربة أو ردع متبادل لا ينتهي بسحق الخصم، بل يتهم جزءاً من كبرياء «القوة العظمى» ويشجع قوى

إن السقوط في فخ الغطرسة العسكرية يكمن في الخطئية الاستراتيجية الكبرى لواشنطن اتكالها المطلق على «مفهوم القوة المفرطة» وإغفالها إدارة هذه القوة بكفاءة. فامتلاك أحدث الترسنات العسكرية لا يضمن النصر إذا عجزت القيادة عن قراءة واقع الخصم بدقة. لقد تعاملت الإدارة الأمريكية مع إيران بعقلية الحصار التقليدي، متجاهلة أن طهران أمضت عقوداً في بناء شبكة دفاعية وهجومية عابرة للحدود، قادرة على تحويل نقاط القوة الأمريكية إلى ثغرات قاتلة. تبدأ أركان التحول الاستراتيجي من: - تدمير الملامدات الأمنة للولايات المتحدة: لم تعد القواعد الأمريكية في المنطقة أو الدول الحاضنة لها دروعاً واقية، بل تحولت إلى أهداف مباشرة في المدى الحيوي للصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية،

تتكسر نصال الردع الأمريكي اليوم فوق صحرة الجغرافيا السياسية الإيرانية، معلنة نهاية العصر الفضي لاستراتيجية «الصيد والطريدة» التي مارستها واشنطن لعقود. لم تكن الهزيمة الاستراتيجية للولايات المتحدة في مواجهتها مع إيران وليدة صفة عسكرية، بل نتاج تحول عميق في قواعد الاشتباك وهندسة الحروب الحديثة. لطالما اعتادت القوة العظمى اختيار خصوصها بعناية؛ تبحث عن جبهات منهكة داخلياً ومحاصرة دولياً، مثل صربيا وليبيا والعراق، لتنفذ عليها بضربات خاطفة لا تُكفها الكبر؛ لكن المشهد الراهن يثبت أن الحسابات القديمة لم تعد صالحة لإدارة صراع مع قوة إقليمية تُجيد قراءة الشقوق في جدار الهيمنة الغربية.

